استعرض تقريراً عن أوضاع الشركة اليمنية لتكرير النفط

مجلس الوزراء يوافق على مشروع القانون الجديد للصحافة والنشر

▫ مشروع القانون يلغي عقوبة حبس الصحفي ويعطي الشركات والمؤسسات الخاصة حق إصدار الصحف بدون ترخيص

□.. صنعاء/سبأ/..

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، على مشروع القانون الجديد للصحافة والنشر، ووجه وزراء الإعلام والشئون القانونية وشئون مجلسي النواب والشورى متابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون.

تضمن المشروع الذي تم صياغته وفقا لتوصيات مجلس الشورى في ختام مناقشته للمشروع مع مختلف أطياف العمل السياسي وبالأخص الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة وذات العلاقة ونقابة الصحفيين اليمنيين، إضافة إلى الجانب الحكومي.. تضمن ترجمة قانونية لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية بشأن عدم القبض على الصحفي أو حبسه بسبب آرائه.

حيث حدد المشروع الجديد العقوبات في جرائم النشر بعقوبات مالية خلافا لعقوبة الحبس التي نص عليها القانون النافذ.

وعالج المشروع موضوع الصحافة الالكترونية في إطار المعالجات العامة للصحافة باعتبارها جوهر إعلام المستقبل مع اعطاء الشركات والمؤسسات الخاصة التي تنشأ لأغراض إعلامية الحق في إصدار الصحف دون حاجة لترخيص من وزارة الإعلام وذلك اسوة بما يسري على الأحزاب والتنظيمات السياسية، وأفرد القانون الجديد باباً لنقابة الصحفيين على خلاف القانون النافذ الذي لم يخصص لها باباً، وذلك لما من شأنه ضمانة وضع قانوني متكامل للنقابة بما يعطيها سلطات واختصاصات مرتبطة بحماية الصحفي والمهنة الصحفية وكفالة الإمكانيات المادية لها والموارد المالية.

ومن النصوص المهمة التي اشتمل عليها مشروع قانون الصحافة والنشر الجديد النص على تبني ميثاق شرف صحفي والذي من شأنه أن يعزز من ضوابط أخلاقيات ممارسة المهنة، فضلا عن نص المشروع على أن تكون ملكية الصحف الخاصة ذات نظام مؤسسي سواء في شكل تعاوني أو من قبل شركات مساهمة أو من قبل أفراد لديهم قدرة على إنشاء صحف مؤسسية بدلا عن صحافة الأفراد التي لا تفي بغايات الصحافة.

وروعي في صياغة القانون الذي يقع في ١٢٥ مادة موزعة على سبعة أبواب الحرص على أن يأتي المشروع خدمة للحرية وغايات تطوير أداء الصحافة وتعزيز مكانتها والارتقاء بها إلى مستوى التنظيم الذي يقوم على أسس قانونية ويعزز من دور الصحفي في تقديم انموذج في حقل الصحافة يقتدى به في حقيقة الممارسة المسؤولة للحرية والنقد البناء وصدق تحمل المسؤولية وفي مقدمة ذلك الاستفادة من آخر التطورات التي صارت تعيشها الصحافة وتحرزها حرية الكلمة من نجاحات في المجتمعات الديمقراطية.

كما وافق مجلس الوزراء على مشاريع قرارات جمهورية بشأن إعادة تنظيم عدد من المؤسسات الإعلامية، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدارها.

وتشمل المشاريع المقدمة من وزير الإعلام ووزير الخدمة والتأمينات مشروع القرار الجمهوري بشأن إعادة تنظيم مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، ومشروع القرار الجمهوري بشأن إعادة تنظيم مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر ومشروع القرار الجمهوري بشأن إعادة تنظيم مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر.

وتأتي هذه المشاريع لتطوير البناء المؤسسي للمؤسسات الثلاث بجوانبها المهنية والإدارية والتشغيلية بما يواكب المستجدات والتطورات التي شهدها هذا القطاع في مختلف المجالات مع التركيز على عملية ترشيد القرار في داخل المؤسسات الإعلامية بما ينعكس على الأداء الصحفي والخدمي والإيرادي لهذه المؤسسات.

ووفقا للمشاريع المقرة فإن كافة أنشطة وأعمال المؤسسات الثلاث ستدار من خلال مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء برئاسة رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير في كل مؤسسة على حدة، حيث يعتبر مجلس الإدارة هو السلطة الإدارية العليا وله الصلاحيات الكاملة في الإشراف والتوجيه ورسم سياسة وأهداف المؤسسة واعتماد الخطط والبرامج التي تهدف لتحقيق أغراض المؤسسة ضمن حدود القوانين النافذة، ومن أبرز المهام لمجلس الإدارة المصادقة على مشروع الخطة المالية السنوية للمؤسسة، والعمل على تحقيق تقديرات الموارد والمصروفات في الموازنة التخطيطية بما يكفل تنمية الموارد وتخفيض المصروفات وكذا وضع السياسة المالية للمؤسسة لتدبير تنمية الموارد المالية اللازمة لتمويل العمليات الجارية، والبت في العقود التي تبرمها المؤسسة مع الغير في مجال الاستثمار والقروض والتسهيلات الائتمانية فضلا عن إقرار ترشيح مدراء الإدارات العامة بناء على عرض رئيس مجلس الإدارة واتخاذ الإجراءات النظامية بشأن استكمال إجراءات التعيين وغيرها والمهام.

وتقع المشاريع الثلاث في أربعة فصول تشمل التسمية والتعاريف والأهداف والمهام الرئيسية، إدراة المؤسسة، راسمال المؤسسة فالأحكام الختامية.

وصدق مجلس الوزراء على الاتفاقية المقدمة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي، بشأن المنحة الخاصة بسياسة دعم نمو القطاع الخاص والحماية الاجتماعية الموقعة مع هيئة التنمية الدولية بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠م، تقدم الهيئة بموجبها مبلغاً يعادل ٤٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لسياسة دعم نمو هذا القطاع والحماية الاجتماعية.

وأكد المجلس على وزير الشئون القانونية إصدار الشهادة القانونية الخاصة باتفاقية منحة التمويل والتي تؤكد على أن الاتفاقية قد استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها، وأنها أصبحت نافذة وملزمة قانونا لحكومة الجمهورية اليمنية بموجب أحكامها.

وأقر المجلس على ضوء مناقشته لمذكرة وزير المالية عن الزيادة في التنفيذ الفعلي لدعم المشتقات النفطية والفوائد المحلية، أقر فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ إجمالي فقط ٢٨٧ مليارا و٣٨٥ مليون ريال.

ووجه المجلس بإحالة المشروع إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه.

واستعرض مجلس الوزراء تقريراً عن أوضاع الشركة اليمنية لتكرير النفط والبرامج التطويرية الراهنة والمستقبلية للشركة وإعادة هيكلتها بجوانبها التشغيلية الإدارية والمادية والفنية.

وأقر المجلس في هذا الجانب تغيير مسمى الشركة إلى شركة مصافي مارب ونقل مقرها إلى مارب لتعزيز الأداء والتجاوب السريع مع مختلف عمليات الإنتاج ومتطلبات التشغيل لمصفاة مارب.

وكلف المجلس وزير النفط والمعادن باستكمال الإجراءات التنفيذية لهذا القرار في اسرع وقت ممكن.

وناقش مجلس الوزراء تقرير وزير الأشغال العامة والطرق حول نتائج الحصر النهائي لأضرار السيول في بعض مديريات محافظة الحديدة وذلك في الفترة من ١٠ وحتى ٢٧ يوليو ٢٠١٠م.

وأوضح التقرير أن عدد الحالات المتضررة في المناطق المتضررة وتحديدا مديريتي الزهرة والقناوص وصل إلى ٤٣٩ أسرة.. مشيرا إلى أن الاضرار تركزت في انجراف المساكن بشكل أساسي على نحو كلي وجزئي وجرف عدد من المواشي بخلاف تضرر الطرق والجسور الصغيرة والعبارات.

ولفت التقرير إلى أن الاستحداثات والنمو العشوائي للسكن وتشويه المعالم البيئية واستحداث الحواجز الترابية بشكل غير منظم على امتداد مسار ومجاري السيول والمناطق المجاورة والواقعة على طول المسار ساهم بشكل كبير في تفاقم الاضرار.

وتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي أكد عليها المجلس منها قيام المجالس المحلية بتوفير وشراء أراض مناسبة وآمنة بعيدا في مجاري السيول لنقل مساكن المتضررين إليها والعمل على تقسيمها وتوزيعها وتسجيلها وتحديد الطرقات والمتنفسات فيها.

ووافق المجلس على المقترح الوارد في التقرير بتقديم الدعم المالي المناسب لتمكين الأسر المتضررة من إعادة بناء مساكنهم في المواقع المقترحة الجديدة والآمنة وذلك حسب الكشوفات المرفقة بالتقرير والمرفوعة من المجالس المحلية بالمديريات.

وأكد المجلس على السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات اتخاذ الإجراءات السريعة والمناسبة للحد من انتشار العشش المسكونة في الأماكن المعرضة للانجراف بسبب تدفق السيول وكذلك المناطق المتوقع أن تهددها زيادة تدفق السيول ومراعاة التنسيق مع الجهات المختصة لوضع الاشتراطات اللازمة للحد من انتشار البناء العشوائي في هذه المواقع ووفق القوانين المنظمة لذلك.

كما أكد المجلس على الهيئة العامة لتطوير تهامة سرعة إنشاء وترميم الحواجز اللازمة لحماية التجمعات السكانية من أي أضرار مستقبلية والعمل على إعادة تحديد المسارات لمجاري السيول وإجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لذلك بخلاف اتخاذها للإجراءات اللازمة وبالتنسيق مع المجالس المحلية لمنع إقامة الحواجز الترابية العشوائية الضخمة التي تسببت بتحويل مسار مجرى السيول وتقديم الرعاية للمزارعين والمساعدات الفنية اللازمة لهم بما يساعدهم على سرعة استصلاح أراضيهم.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير النقل حول نتائج اجتماع لجنة المتابعة المشتركة لوزيري النقل في الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية والتي عقدت في العاصمة السورية دمشق يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر المنصرم والمكلفة بمتابعة تنفيذ نتائج اجتماعات الدورة العاشرة للجنة العليا اليمنية السورية المشتركة في صنعاء ٧ و٨ أغسطس الماضي.

ووجه المجلس في ضوء إطلاعه على التقرير كافة الوزراء المعنيين بمخرجات الدورة العاشرة كل في ما يخصه بمتابعة تنفيذ ما تضمنته مصفوفة البرنامج الزمني لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات هذه الدورة وفقا للمواعيد المحددة فيها وموافاة وزير النقل رئيس لجنة المتابعة بالنتائج في هذا الشأن.

وسجل المجلس تقديره لجهود لجنة المتابعة المشتركة للوقوف أمام مستوى التنفيذ لما يتم الاتفاق عليه بين البلدين.. منوها بهذه الآلية التي من شأنها المساعدة في ترجمة التعاون بين البلدين على أرض الواقع، موجها وزير النقل برفع تقارير منتظمة عن اجتماعات لجنة المتابعة المشتركة للوقوف على مستوى التقدم في عملية التنفيذ أولاً بأول.

ووافق المجلس على مذكرة وزير الصناعة والتجارة بشأن طلب إضافة المجال الصحي وتقديم نشاط خدمات الطوارئ الطبية إلى قائمة المجالات التي شملتها المادة ٢١ من قانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٧م بشأن تنظيم الوكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير شئون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك في الفترة من ٢٥ وحتى ٣١ أكتوبر المنصرم.

وفي ما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير المياه والبيئة عن مشاركته في المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء البيئة الذي عقد في تونس العاصمة يومي ٥ و٦ أكتوبر ٢٠١٠م وعلى تقرير وزير الثقافة حول مشاركته في المؤتمر الـ١٧ للوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية في الدول العربية الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة يومي ٢٧ و٢٨ أكتوبر الماضي.

في افتتاح مؤتمر لندن حول اليمن:

رئيس مجلس الشورى يؤكد حرص اليمن على العمل مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب

استمرار العناصر الانفصالية في أعمال العنف يوفر مناخاً ملائما لنمو نشاط القاعدة

■ صنعاء/سبأ/..

أكد رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني تمسك اليمن القوي بخيار الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذا قدرته على التعامل مع مختلف التحديات الأمنية والاقتصادية.

وقال: إن ذلك يأتي وفق الثوابت التي عبر عنها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية وفي مقدمتها توفر الارادة السياسية الكاملة لمواصلة الجهود في مكافحة الإرهاب، والحرص على بناء شراكة وتنسيق إقليمي ودولي في هذا المجال، وعدم السماح بالتدخل في الشئون الداخلية.. داعيا شركاء التنمية في مجموعة اصدقاء اليمن إلى اعتماد صيغ فعالة للدعم الذي تعهدت به دول المجموعة، والعمل بجدية لتمكينه من تطوير قطاعاته الاقتصادية وتنويع مصادر دعم الموازنة، مؤكدا في الوقت نفسه انفتاح اليمن على شركائه لمناقشة مختلف هذه الصيغ.

جاء ذلك في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه رئيس مجلس الشورى في مؤتمر «اليمن.. الديناميكية السياسية» الذي انطلقت أعماله أمس الأول، في العاصمة البريطانية لندن، بتنظيم من منتدى اليمن في المعهد الملكي للشئون الدولية/تشاتم هاوس/ ويستمر يومين.

وقال رئيس مجلس الشورى: إن اليمن ماض في مسيرته الديمقراطية والتنموية، منطلقا من تلك القاعدة الصلبة التي وفرها الإنجاز التاريخي الاستراتيجي والوحدوي العظيم، الذي حققه شعبنا في الثاني والعشرين من مايو.. معبرا عن ثقته بقدرة اليمن على تجاوز مختلف التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، بفضل وحدته ونهجه الديمقراطي الراسخين، رسوخ الجبال، وبفضل الارادة المخلصة لقيادته السياسية، والدعم الشعبي الكبير.

وأوضح في هذا السياق اولوية الدولة وحرصها الكبير، في هذه المرحلة التاريخية الهامة، على القيام بما تمليه عليها واجباتها ومسئولياتها الدستورية، وفي مقدمة ذلك الحيلولة دون وقوع، تعطيل دستوري، يؤثر على المشروعية الدستورية لمؤسسات الدولة.

وفي حين عبر رئيس مجلس الشورى عن الأسف لتعثر عملية التهيئة والاعداد للحوار الوطني الشامل، لأسباب تتعلق بما تضمره أحزاب اللقاء المشترك من رغبة في إيصال البلاد إلى مرحلة التعطيل الدستوري، أكد أن ذلك لن يؤثر، بأي حال، على التزام الدولة بإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المقرر في ابريل ٢٠١١م نتيجة أعمال خارجة عن القانون، أو لأن حزبا سياسيا أو طرفا من الاطراف، يرغب في عدم إجراء هذه الانتخابات في موعدها.

واعتبر أن ثقة الدولة بقدرتها على التعامل مع هذا النوع من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، لا تعتمد على ما تملكه من إمكانيات، فقط، بل على أساس دعم الشعب وايمانه العميق بالوحدة والديمقراطية وبالحفاظ على المصالح العليا للوطن، وعلى ما تملكه من صلاحيات دستورية، تمنحها الحق في حماية المؤسسات الدستورية من التعطيل.

وشدد رئيس مجلس الشورى

على أن الدولة وهي تؤكد على مسئولياتها الدستورية تجاه الاستحقاق الانتخابي القادم، فإنها أيضا ستحرص كل الحرص على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وضمان أوسع تمثيل للشعب، ودونما أي اخلال بالمعايير الديمقراطية.

وقال رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني: لقد قام اليمن، رسميا وشعبيا، بدوره بالكامل في مواجهة تنظيم القاعدة الإرهابي، والقوى الأخرى التي تريد اشاعة عدم الاستقرار في منطقتنا، من خلال إدامة الصراع واعاقة تطور الديمقراطية، ويتحمل جراء ذلك عبئا يتجاوز حدود طاقته.. مشيرا إلى أن ذلك قد ساهم في زيادة الانفاق على الأمن الذي يأتي على حساب التنمية، وذلك من خلال تقليص النفقات الموجهة للخدمات والبنية التحتية.

كما أشار إلى العبء الإضافي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاد اليمن والذي نتج عن تراجع أسعار النفط، وتسبب في ضغط حاد على الموازنة العامة.

وعبر في هذا السياق عن قناعة اليمن بأن التعامل الكفؤ مع التحديات الأمنية وفي مقدمتها تحدي إرهاب القاعدة يتطلب تعاونا فعالا وصيغا جديدة لحل المشكلات الجوهرية والعميقة للتنمية ومنها الفقر والبطالة ومحدودية الموارد والإمكانيات اللازمة لتحسين مستوى حياة المواطنين.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى ما أفرزته الأحداث الأخيرة من وقائع تبرهن على أن الفوضى التي خلفتها أحداث العنف المتصلة بعناصر الحراك الانفصالية، قد ضيقت من الحدود الفاصلة بين هذه العناصر وتنظيم القاعدة الإرهابي، بعد أن اتحدت في هدف القتل والاستهداف الإجرامي للأمنين وللمصالح الخاصة والعامة.

واعتبر أن استمرار العناصر الانفصالية في أعمال العنف، يوفر مناخا ملائما لنمو وتطور نشاط القاعدة واتساع مدى تهديداته لمصالح اليمن ودول المنطقة والعالم.

واستعرض رئيس مجلس الشورى في خطابه جملة من القضايا المرتبطة بالتطورات التي يشهدها اليمن في هذه المرحلة.

إلى ذلك قدم رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني عرضا لورقته «تحولات السياسة والديمقراطية في اليمن» في إطار المحور الاول من محاور المؤتمر والذي حمل عنوان «السياسية والديمقراطية»، وابرز رئيس مجلس الشورى في ورقته النجاحات التي سجلها اليمن عبر عقدين من مسيرته الديمقراطية.. مستعرضا مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يشهدها اليمن، وكذا التحديات المرتبطة بها.

كما عرض رؤية اليمن بشأن الصيغ المتعلقة بالتعاون بينه وبين شركائه في إطار مجموعة اصدقاء اليمن.

ووقف المؤتمر الذي انتهى أمس الثلاثاء امام اربعة محاور هي السياسية والديمقراطية والاقتصاد، والعون التنموي والدبلوماسية والسلام.

وشارك في المؤتمر من جانب اليمن مستشار رئيس مجلس الوزراء السفير محمد عبدالمجيد قباطي، ووكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات الخارجية جلال عمر يعقوب.

كما شارك فيه سياسيون ومفكرون وباحثون ومهتمون بالشأن اليمني من الوطن العربي والعالم.

وجه له دعوة لزيارة اليمن

رئيس مجلس الشورى يبحث مع رئيس مجلس العموم البريطاني مجالات التعاون البرلماني

□.. لندن / سبأ /..

التقى رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني أمس في ويست مينيستر بالعاصمة البريطانية لندن رئيس مجلس العموم البريطاني جون بيلكاو، بحضور رئيس جمعية الصداقة البرلمانية البريطانية اليمنية كيت فاز.

وبحث رئيس مجلس الشورى مع رئيس مجلس العموم البريطاني العلاقات الثنائية بين اليمن والمملكة المتحدة في المجال البرلماني، بالإضافة إلى جملة من القضايا محل الاهتمام المشترك، وخصوصا ما يتصل منها بآفاق التعاون المشترك بين البلدين.

وخلال اللقاء وجه رئيس مجلس الشورى الدعوة لرئيس مجلس العموم البريطاني لزيارة اليمن.

إلى ذلك أجرى رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني لقاءات مع عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني الأعضاء في جمعية الصداقة البرلمانية البريطانية اليمنية.

وحضر رئيس مجلس الشورى خلال زيارته لمقر البرلمان البريطاني جانبا من جلسة كان مجلس العموم يعقدها.

حضر اللقاءات سفير اليمن لدى المملكة المتحدة عبدالله الرضي.

يذكر أن رئيس مجلس الشورى يزور لندن حاليا للمشاركة في مؤتمر حول اليمن ينظمه المعهد الملكي للشئون الدولية تشاتم هاوس، والذي اختتم أعماله مساء أمس.

نائب وزير الخارجية يلتقي سفير المكسيك غير المقيم

□.. صنعاء/سبأ/..

التقى نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن أمس بصنعاء السفير المكسيكي غير المقيم لدى اليمن ارتورو تريخو.

جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وسبل تعزيزها وتطويرها.

حضر اللقاء القنصل الفخري للمكسيك لدى اليمن عبدالرحمن الحيدري.

سفير اليمن بروسيا يناقش مع رئيس معهد الشرق للبحوث مجالات التعاون العلمي

□.. موسكو/سبأ/..

بحث سفير اليمن لدى روسيا الاتحادية الدكتور محمد صالح الهلالي بموسكو أمس مع رئيس معهد الشرق للبحوث والدراسات في أكاديمية العلوم الروسية البروفيسور فيتالي ناومكن جوانب التعاون بين المعهد والمراكز العلمية المماثلة في اليمن.

وتطرق الجانبان إلى الحملة الموجهة ضد اليمن الناجمة عن الكشف عن طرود مشبوهة المحتوى.

وعبر رئيس المعهد عن الاستغراب لما وصفه بالضجة الإعلامية الكبيرة كون كثير من مثل هذه الأحداث تُسمع وتُشاهد في كثير من دول العالم.

وأكد البروفيسور فيتالي وقوف روسيا إلى جانب اليمن واحترام سيادته واستقراره ودعمه في مكافحته للإرهاب والتطرف الذي بات ظاهرة دولية.. مجددا رفض بلاده المطلق لأي تدخل أجنبي في شؤون اليمن باعتباره دولة قادرة على معالجة قضاياها بنفسها.

وقد عبر السفير الهلالي عن الشكر لهذه المواقف الصادقة.. مؤكدا أن اليمن مستمر في مكافحة الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله الوافدة من خارج حدوده وماضية في التعاون مع المجتمع الدولي في هذا المجال.

حضر اللقاء الوزير المفوض في السفارة عبدالإله قائد.

استمعت إلى ردود الإدارة المحلية حول ظاهرة البواقي الزكوية

اللجان البرلمانية تناقش الملاحظات على الحساب الختامي لمؤسسة الطرق والجسور

□ صنعاء/سبأ/..

ناقشت اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية لموازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي ٢٠٠٩م في اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة أحمد أحمد النويرة جملة من الملاحظات والاستفسارات التي أوردتها اللجنة على المؤسسة العامة للطرق والجسور حول حسابها الختامي لعام ٢٠٠٩م .

وأشارت الملاحظات إلى عدم التزام المؤسسة بقانون ربط الموازنة وكذا تعميم وزير المالية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩م بشأن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٧ لسنة ٢٠٠٨م بشأن ضبط الانفاق والمواءمة بين الإيرادات والنفقات.

حيث تضمن التعميم تخفيض الربط المعتمد لعدد من البنود غير المرتبطة بالنشاط التشغيلي بنسبة ٣٠ بالمائة. كما لاحظت اللجنة زيادة حجم الانفاق الفعلي على مستوى بعض البنود دون مراعاة للتعميم، وكذا الأوضاع المتردية للمؤسسة والتي تستدعي ترشيد الانفاق على مستوى البنود.

ووقفت اللجنة أمام الاختلالات وجوانب القصور في أداء المؤسسة. وأشارت إلى أن استمرار المؤسسة في تحقيق العجز وتصاعده من عام لآخر يشكل خطورة كبيرة على مستقبل المؤسسة وقدرتها على الاستمرار.. وطالبت ممثلي المؤسسة الايضاح حول أسباب تدهور نشاط المؤسسة وتحولها من مؤسسة ربحية إلى مؤسسة تحقق خسائر.

وشددت اللجنة على ضرورة اتخاذ الإجراءات لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها المؤسسة منذ فترة طويلة.

وناقشت اللجنة بحضور نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للطرق والجسور الهندس أحمد الهيصمي والمدير العام التنفيذي للمؤسسة وعدد من المختصين في وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مستوى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع المؤسسة أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠٠٨م وطالبت بايضاح الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المؤسسة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠٠٨م والتي تعكس في مجملها توصيات المجلس خلال السنوات الماضية والمتمثلة في استرجاع آليات ومعدات المؤسسة المنهوبة في مواقع عدة من مشاريعها والبالغة ثمانين آلية ومعدة ، وكذا التخلص من الآليات والمعدات الخردة غير الصالحة نهائيا وفقا للإجراءات القانونية المنظمة لذلك .

إلى جانب إعادة إصلاح وصيانة المعدات والآليات العاطلة القابلة للإصلاح للاستفادة منها في الأعمال التي تنفذها المؤسسة .

من جانب آخر استمعت اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية لموازنات السلطة المحلية للعام المالي ٢٠٠٩م في اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة أحمد محمد الزهيري وبحضور وكيلي وزارة المالية ووزارة الإدارة المحلية لقطاع الموارد إلى التعقيب على ردود وزارة الإدارة المحلية في ضوء ملاحظات واستفسارات اللجنة .. حيث لاحظت اللجنة فيما يتعلق بظاهرة البواقي الزكوية بانها في تنام مستمر من عام لاخر حيث كانت في عام ٢٠٠٧م مبلغ ٢,٠٣٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال وفي عام ٢٠٠٨م مبلغ ثلاثة مليارات ريال .. فيما بلغ إجمالي ما أمكن الوقوف عليه من مبالغ البواقي الزكوية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م مبلغ ٦,٩٢٩,٩٣٢,٣١٢ ريالا منها مبلغ ٢,٩٢٠,٢٩٣,٠٦٢ ريالا في أمانة العاصمة فقط. وهذا يتنافي مع ما تم الالتزام به مع اللجنة أثناء مناقشة الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٠٨م.

وطالبت اللجنة بالمزيد من الايضاح للإجراءات والمعالجات المتخذة بهذا الشأن ولفتت إلى أن وزارة الإدارة المحلية ومسؤولي الهيئات الإدارية للمجالس المحلية في الوحدات الإدارية لا يولون عملية الرقابة والاشراف والمتابعة على عملية تحصيل الموارد المحلية والمشتركة والموارد العامة المشتركة المستحقة للوحدات الإدارية الاهتمام الكافي عاما بعد آخر .

حيث يتضح ذلك جليا من خلال مراجعة الحساب الختامي لموازنة عام ٢٠٠٩م والذي اظهر تحقيق نقص بمبلغ ٤,٠٥٦,٦٣٦,٢٨٩ ريالا في ٤٥ مصدرا إيراديا من مصادر الموارد المحلية والمشتركة للسلطة المحلية. بالإضافة إلى تحقيق نقص في تحصيل ٢٨ نوعا من الموارد الذاتية للسلطة المحلية بمبلغ ١,٤١٠,٤١٧,٥٠٧ ريالات مقارنة بالمحصل الفعلي لعام ٢٠٠٨م لتلك الانواع، وفيما يتعلق برد وزارة المالية على ملاحظات واستفسارات اللجنة بشأن الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للعام المالي ٢٠٠٩م والذي اظهر بعض الموارد تحت ما يسمي بإيرادات أخرى.

أوضحت اللجنة أنه تم الالتزام أثناء مناقشة الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للعام ٢٠٠٨م بمعالجة هذه الظاهرة والعمل على وضع البنود بما يكفل عدم اظهار هذا المسمى مستقبلا .

وبين رد وزارة المالية بان الإيرادات التي تبوب ضمن إيرادات أخرى تتم وفق ما حدده قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م وتنفيذا لتوصيات المجلس. فقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٥٣ لسنة ٢٠٠٩م بشأن تعديل التبويب، وسيتم العمل به ابتداء من موازنة عام ٢٠١٠م . فيما اعتبرت اللجنة الردود المقدمة تعبر عن استمرار عدم شفافية الموازنة في بعض جوانب أنواع الإيرادات المحصلة تحت مسمى آخر، الأمر الذي يؤكد عدم التزام الجانب الحكومي بتنفيذ توصيات المجلس.

وأكدت اللجنة أنه تم الاتفاق أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠٠٨م مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة المالية، على أن يتم معالجة البواقي الزكوية وتشكيل لجنة من الوزارتين لهذا الغرض إلا أنه لوحظ عدم تنفيذ ذلك. كما أكدت أن رد الجانب الحكومي يعد تنصلا عن المهام والاختصاصات المناطة بممثلي وزارة المالية في الوحدات الإدارية .

٢٠٠٠م وتنفيذا لتوصيات المجلس. فقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٥٣ لسنة ٢٠٠٩م بشأن تعديل التبويب، وسيتم العمل به ابتداء من موازنة عام ٢٠١٠م . فيما اعتبرت اللجنة الردود المقدمة تعبر عن استمرار عدم شفافية الموازنة في بعض جوانب أنواع الإيرادات المحصلة تحت مسمى آخر، الأمر الذي يؤكد عدم التزام الجانب الحكومي بتنفيذ توصيات المجلس.

وأكدت اللجنة أنه تم الاتفاق أثناء مناقشة الحساب الختامي لعام ٢٠٠٨م مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة المالية، على أن يتم معالجة البواقي الزكوية وتشكيل لجنة من الوزارتين لهذا الغرض إلا أنه لوحظ عدم تنفيذ ذلك. كما أكدت أن رد الجانب الحكومي يعد تنصلا عن المهام والاختصاصات المناطة بممثلي وزارة المالية في الوحدات الإدارية .

من جهة أخرى ناقشت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة السلطة المركزية للعام المالي ٢٠٠٩م في اجتماعها أمس برئاسة مقرر اللجنة عبدالله محمد المقطري ردود وزارة الخدمة المدنية والتأمينات على الأسئلة والاستفسارات الموجهة للوزارة بشأن نتائج دراستها للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٩م. وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وخلال مناقشتها للردود بحضور نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان وعدد من المختصين في الوزارة أكدت اللجنة على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري في الدولة والانتهاء من تنفيذ مشروع البصمة والصورة لجميع موظفي الجهاز الإداري في الدولة المدني والعسكري وبما يحقق إنهاء ظاهرة الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية.

وحثت اللجنة على تفعيل قانون التقاعد الذي سينتج عنه تنقية كشف الراتب من كافة الشوائب وصولا إلى تحقيق كافة الأهداف المتوخاة من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بإصلاح كافة الاختلالات ومكامن الضعف والقصور في الجهاز الإداري، كما أكدت اللجنة في اجتماعها على تنفيذ قانون الأجور والمرتبات رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥م . وطالبت وزارة الخدمة المدنية بمعالجة التداخل الحاصل بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وبما يعزز من الدور الرقابي والحد من الفساد في مكاتب وزارة الخدمة في جميع محافظات الجمهورية وكذا سرعة العمل على إنجاز التوصيف الوظيفي، كما وقفت اللجنة امام ردود وزارة الخدمة المدنية والتأمينات على اسئلة واستفسارات اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ قانون الاجور والمرتبات المقر من المجلس والذي لم يتم تطبيقه بشكل كامل مبررة ذلك بسرد العديد من الأسباب والعوامل التي اثرت على عملية تطبيقه واعاقت إنجاز الإصلاحات المطلوبة للحد من فاتورة الاجور.

وتمثلت تلك الأسباب والعوامل في الظروف الاقتصادية التي خلقت نظرة قاصرة لدى وحدات الخدمة العامة تجاه تنفيذ قانون الاجور والمرتبات وعلى أن يرتبط ذلك فقط بزيادة الراتب دون أن تنعكس تلك الزيادة على القيام بعملية الإصلاحات وإنهاء الاختلالات القائمة في كشف الراتب.

والتي أدت إلى استنزاف موارد الموازنة وتؤثر على اعتماد أي زيادة في المرتبات لتحسين أجور العاملين في وحدات الخدمة العامة وكذا الإصلاحات المطلوبة لعملية النقل والتي حددت في المرحلة الأولى بتصفية كشف الراتب من الاختلالات القائمة من قبل وحدات الخدمة العامة.

وأكدت اللجنة على أن ما تم إنجازه لايفي بالإصلاحات المطلوبة للمرحلة الأولى، حيث ظلت هناك العديد من الاختلالات القائمة في كشف الراتب ولم يتم معالجتها، والتي تشكل أوضاع غير قانونية لموظفين موجودين في كشف الراتب لا يمارسون أي مهام.

وأشارت الردود المقدمة من الوزارة إلى أن ما تم معالجته للعديد من الاختلالات لم يكن بغرض تحقيق إصلاحات فعلية بل من أجل الحصول على زيادة المرحلة الأولى، ثم المرحلة الثانية تاليا، إضافة إلى البعد الاجتماعي في التعامل مع الوظيفة العامة انطلاقا من أن الراتب هو مجرد إعاشة اجتماعية من حق أي شخص الحصول عليه بغض النظر إن كان يمارس أو لايمارس الوظيفة .

وهذا المفهوم أدى إلى قيام وحدات الخدمة العامة بالمعالجة الشكلية للاختلالات ونقل كافة الموظفين إلى الهيكل، الأمر الذي ساهم في تحمل الخزينة العامة تكاليف إضافية دون أن يكون لها مردود تجاه إصلاح الوظيفة العامة وتحقيق أهداف القانون، كما أشارت الردود إلى الضغوط التي مارستها النقابات من خلال الاعتصامات والمظاهرات والتي أدت إلى استجابة الحكومة لمطالبها بمنح زيادات في الاجور والمرتبات دون استكمال الإ